كان غسلها مجزيا عنهما معا **فرع** تقدم ان الاصح ان الطواف والسعي لا يشترط فيهما القصد وانما يشترط عدم قصد غيرهما ولذلك نظائر منها هل يشترط قصد المشتري بقوله اشتريتك الجواب او الشرط ان لا يقصد الابتداء فيه وجهان اصحهما الثاني ومنها الهم المحرمة هي التي عصرت بقصد الحلية او لا يقصد الحمى به عبارتان للرافعي وذكر الاولى في الرهن والثانية في الغصب فلو عصرت بلا قصد فحترمه على الثانية دون الاولى ومنها هل يشترط في الوضوء الترتيب او الشرط عدم التنكيس وجهان الاصح الاول فلو غسل اربعة اعضائه معا صح على الثاني دون الاول ومنها هل يشترط الترتيب بين تحية الاسلام والنذر او الشرط عدم تقديم النذر خلاف الاصح الثاني فلو استناب المعضوب رجلين فحج في عام واحد صح على الثاني دون الاول ومنها هل يشترط في الوقف ظهور القربة او الشرط انتفاء المعصية وجهان اصحهما الثاني فيصح على الاول واهل الذمة والفسقة على الثاني دون الاول وجزم في الروضة بالثاني ومنها هل يشترط في الوقف القبول او الشرط عدم الرد وجهان صحح الرافعي الاول ووافقه النووي في كتاب الوقف وصحح في السرقة من زوائد الروضة الثاني وبجر مان في الاول والاصح فيه الثاني على قول التمليك اما على قول الاسقاط فلا يشترط جزما ومنها اذا ضرب القاذف بين مستحقي القصاص فخرجت لواحد لم يجز له الاستيفاء الا باذن جديد وهل الاذن شرط او الشرط عدم المنع وجهان اصحهما الاول ومنها المتصرف عنا لغير شرطه ان يتصرف بالمصلحة او الشرط عدم المفسدة لم يتصرف على الاول ويتصرف على الثاني ومنها المكره على الطلاق هل يشترط قصد غرض بالتورية او الشرط ان لا يقصد وجهان اصحهما الثاني واجراهما الماوردي وغيره في الاكراه على كلمة الكفر ومنها من اقر لغير بنتي هل يشترط تصديقها او الشرط عدم تكذيبه خلاف في الاصح في الروضة الثاني لطيفة لهذا نظاير نظاير في العربية ويحصر في مئة مسئلة في باب ما لا ينصرف وهو ان فعلان هل يشترط في منع صرفه وجود فعلى او الشرط انتفاء فعلانة قولان اصحهما الثاني فعلى الاول يصرف نحو رجل ندمان ولحيان على الثاني لا تنبيه اشتملت قاعدة الامور بمقاصدها على عدة قواعد كما تبين ذلك مشروحا وقد اتينا على عيون مسائلها والافسائلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى **خاتمة** يخرج قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا ولما اعتبر واذ لك في الكلام فقال سيبويه

والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما تكلمه البهائم المعلمة وحكاه بعضهم قولا ولم يشترطه وسمى كل ذلك كلاما واختاره ابو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكلم فكلمه نائما او ساهيا او مغمى عليه فانه لا يحنث كما جزم به الرافعي قال وان كلمه مجنونا ففيه خلاف والظاهر حمله على الجاهل ونحوه وان كان سكران حنث في الاصح لانا اذا انتهى الى السكران الطافح هذه عبارته ولو قرأ حيوان اية السجدة قال الاسنوي فكلام الاصحاب يشعر بعدم استحباب السجود لقرائته ولقرأة النائم والساهي ايضا ومن ذلك المنادى النكرة ان قصد نداء واحد بعينه تعرف ووجب بناؤه على الضم وان لم يقصد لم يتعرف واعرب بالنصب ومن ذلك ان المنادى المنون للضرورة يجوز تنوينه بالنصب والضم فان نون بالضم جاز ضم نعته ونصبه وبالنصب تعين نصبه لانه تابع المنصوب لفظا ومحلا فان نون مقصودا نحويا في بني اللغة على ما نوى في المنادى فان نوى نية الضم جاز الامران والنصب نعين ذكر هذه المسئلة ابو حيان في كتابة الارتشاف وشرحها التسهيل ومن ذلك قالوا ما جاز اعرابه بيانا جاز اعرابه بدلا وقد استشكل بان البدل في نية سقوط الاول والبيان بخلافه فكيف يجتمع نية سقوطه وتركها في تركيب واحد فاجاب رضي الدين الشاطبي بان المراد انه مبين عما قصده المتكلم فان قصد سقوطه واحلاله التابع محله اعرب بدلا وان لم يقصد ذلك اعرب بيانا ومن ذلك المعلوم من صفة ان قصد بها الصفة لم تقبل فيها الا واللام وفروع ذلك كثيرة بل اكثر مسايل علم النحو مبنية على القصد ويجري ايضا هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند اهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا او عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا على ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى كقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون او رسوله هل انت الا اصبع دميت في سبيل الله ما لقيت **القاعدة الثانية** اليقين لا يزال بالشك ودليلها قوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه أخرج منه شيء ام لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا رواه مسلم من حديث ابي هريرة واصله في الصحيحين عن عبد الله ابن زيد قال شكي الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء في الصلاة قال لا ينفتل او حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وفي الباب عن ابي سعيد الخدري رضي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)